



تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح حفظه الله الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية

سانت ريجيس - دولة الكويت

9 أبريل (بيروت) 2025

رئيس مجلس الوزراء بالإنابة الشيخ فهد اليوسف ووزير المالية العماني سلطان الحبسي ومدير عام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بدر السعد ومدير عام صندوق النقد العربي فهد التركي ورئيس مجلس إدارة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا فهد الدوسري مدير عام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا د. سيدي ولد التاه ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات نايف الشمري خلال الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية ورئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي (قاسم باشا)

خلال تدشين الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية والدورة الاعتيادية الـ 16 لمجلس وزراء المالية العرب بالكويت

فهد اليوسف: التكامل الاقتصادي العربي يزيد الإنتاجية والتنافسية

- تعزيزات المرحلة الراهنة تضع على عاتق المؤسسات المالية العربية مسؤولية تاريخية لتعزيز التكامل
- الكويت تبني الموقف الثابت لتمكين الشباب وتطوير رأس المال البشري ودعم المنشآت الصغيرة

الكويت ملتزمة ببناء شراكات إستراتيجية إقليمياً وعالمياً.. تسرع الابتكار وتعزز النمو الاقتصادي

نورة الفصام لـ «الأنباء»: امتلاك اقتصاد مرن ومتنوع.. يحد من الاضطرابات الاقتصادية



وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام

اللازم للدول العربية الشقيقة ومنها طبعاً سورية وكل الدول تلقى الدعم من هذه الصناديق والمؤسسات المالية. من جانب آخر، أكدت الفصام التزام الكويت ببناء شراكات إستراتيجية إقليمية وعالمياً لتسريع الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي ودفع التنمية المستدامة في العالم العربي. وقالت الفصام إن هذه الاجتماعات تمثل منصة لتبادل الخبرات ومناقشة السياسات المالية لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بين الدول العربية، مضيفة أن الجهود المبذولة من الدول العربية ساهمت في تجاوز الكثير من الصعوبات والتحديات التي تتخبط في المزيد من الجهود والتعاون وتقريب الرؤى والأفكار بين الدول العربية عبر الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي. وأشارت إلى أهمية التعاون الوثيق بين الدول العربية لتوظيف التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتوظيف رأس المال البشري.

قالت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام، في تصريح خاص لـ «الأنباء»، إن استضافة الكويت لهذه الاجتماعات، تأتي ذلك انعكاساً لرؤية البلاد باستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك بين الدول العربية، مضيفة أن الحضور خلال الاجتماعات كان رفيع المستوى واستقطب كبار المسؤولين لأهمية وجود حوار متبادل بين صناعات القرار في ظل المتغيرات الاقتصادية السياسية والقرارات السريعة الخاصة بموضوع الرسوم الجمركية وما ينعكس عليه من آثار مالية واقتصادية تلقي بظلالها كتأثير مباشر وغير مباشر على اقتصاديات دولنا. وزادت «نريد أن نؤكد على أهمية تفعيل دور المؤسسات المالية ومجلس المحافظين الممثلين بوزراء المال لصياغة استراتيجية واضحة تعتمد على تنوع اقتصاديات دولنا والاستدامة المالية، بالإضافة إلى متابعة جميع المؤشرات الاقتصادية والمالية والتجارية ليكون هناك اقتصاد مرن ومتنوع ومستدام يحد من التحديات ويستطيع امتصاص الاضطرابات الاقتصادية حول العالم». وأكدت على أن الاجتماعات تعكس رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العبد الشيخ صباح الخالد، وتوصياته بأهمية العمل العربي ودفع التنمية الاقتصادية في هذه الدول، حيث كانت الكويت دائماً سباقة في إبراز دورها إلى جانب كونها مركزاً إقليمياً يحتضن المؤسسات، ويؤكد التزامنا التام بدعم في أعمار اقتصاديات بلادنا والبلاد المجاورة والبلاد العربية. وحول تطرق الفعاليات إلى أعمار الدول المتضررة مثل سورية وغزة، أشارت إلى أن الأمر سيبحث، خصوصاً أن بعض صافي الأرباح من هذه الصناديق تستقطع لصالح الشعب الفلسطيني بالدرجة الأولى وأيضاً هناك تبادل نقاشات كيفية إعطاء الدعم

للبنين. وأعربت المشاط، في تصريح لـ «الأنباء»، عن تطلع بلادها إلى زيادة في التبادل التجاري والاستثمارات إلى جانب المزيد من التعاون المشترك مع الكويت. وأشارت إلى أن الاجتماعات السنوية للصناديق العربية تمثل وجهاً للتكامل العربي من خلال استراتيجيات الصناديق، وهو تكامل في التحويلات لمشروعات مهمة، والتي نرى نتائجها من خلال جائزة عبداللطيف الحمد. وأشارت إلى أن الصناديق والمؤسسات العربية تستكمل جهودها في وقت يشهد اضطراباً كبيراً جداً، ما يعزز التكامل العربي والعمل المشترك وتوحيد الصف والرؤى. وشددت على أن القضية الفلسطينية لها أولوية كبيرة، وأن 10٪ من أرباح الصناديق توجه إلى فلسطين. وحول أبرز الملفات على طاولة الوزيرة المشاط، قالت «منذ يوليو الماضي كان هناك دمج لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مع وزارة التعاون الدولي، وما تقوم عليه الآن التحويل من أجل التنمية الاقتصادية، وكفاءة التمويل، وفي مجلس النواب الأسبوع المقبل سنناقش الخطة المقبلة التي ستشهد انخفاً كبيراً جداً ملف التنمية البشرية».

الهيئات انتخاب دولة الكويت لرئاسة الاجتماع المقبل لمجلس محافظي صندوق النقد العربي وتم تعيين فوزي الحنيف لرئاسة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، كما تم تعيين عبدالله الصبيح رئيساً للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. من جانبه، قال وزير المالية المصري أحمد كجوك إن النتائج المالية والاقتصادية خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام المالي لمصر جيدة جداً ومطمئنة، ومستمررون في إجراءاتنا خلال الفترة المقبلة. وتابع كجوك في تصريح لـ «الأنباء»: نحن في الذهاب إلى أسواق المال بسدات تقليدية قيمتها مليارات دولار في فبراير الماضي، ولدينا أكثر من طرح لأدوات دين يمكن أن نعمل عليه الفترة المقبلة سواء داخل أو خارج مصر خلال الصكوك أو غيرها من الأدوات. وأضاف كجوك: هذا العام وعدنا أن نذهب إلى أسواق المال بنحو 4 مليارات دولار، وأصدرنا بالفعل سندات تقليدية في فبراير بملياري دولار وما زالت لدينا مساحة بملياري دولار موافق عليها من مجلس الوزراء، وأرتابنا أن نصدر صكوكاً هذا العام وتم تعيين البنوك للمضروع في الأمر، ونحن الآن في مرحلة الدراسات المتقدمة جداً بهذا الأمر، ونتمنى أن نتحرك في هذا الملف قريباً جداً. وفيما يخص التحديات الدولية الحالية وما يتعلق بالرسوم الجمركية الأمريكية، أشار كجوك إلى أنه بشكل عام ما زلنا في مراحل أولية ونتابع الموقف لأن التداعيات المباشرة أقل قلقاً من التداعيات غير المباشرة. وزاد بالقول: الرسوم الجمركية يجب أن يتم النظر إليها بشكل متكامل، فمائلنا في مرحلة مبدئية جداً، ولا بد أن نكون حذرين ومتابعين للموقف بشدة. وأكد أن وزارة المالية المصرية تنظر إلى أي مخاطر خصوصاً أن أي تحركات تشير حالة من عدم اليقين في العالم بالتبعية يكون لها أثر علينا. وحول تكرار صفقة رأس الحكمة

صناديق التنمية الخليجية والمؤسسات المالية العربية المشتركة في الوفاء بالتزاماتها اتجاه تمويل المشاريع التنموية بأهمية التضامن والتعاون لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وذكر أن اهتمام الكويت بالهيئات والمؤسسات المالية العربية يأتي من واقع الإيمان بأهميتها، مشيراً إلى أنها لن تدخر وسعاً في دعم ما يصدر عن الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية من مشاريع وقرارات تحقق مصالح الدول العربية وترتقي بأمال وطموحات المواطن العربي. من جهته، أكد وزير المالية العماني سلطان الحبسي في كلمته، أن الأحداث والتطورات العالمية الحالية تؤثر بشكل واضح على الاقتصاد العالمي، مبيناً أن ذلك ينعكس سلباً على المنطقة العربية كجزء من هذا النظام الاقتصادي العالمي، ومضيفاً أنه في ظل المتغيرات العالمية تقتضي الحاجة أن تتخذ الهيئات المالية العربية المشتركة إجراءات فاعلة وسريعة لمواجهة هذه التأثيرات السلبية. وذكر أن القرارات الصادرة أخيراً من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوم جمركية على العديد من دول العالم تدعو إلى استذكار الأهمية البالغة لتوفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يمكن من تشجيع القطاع الخاص وجذب رؤوس الأموال وتنمية الفرص الاستثمارية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشاد بالجهود المبذولة من الدول العربية لتجاوز الكثير من الصعوبات، موضحاً أن هناك الكثير من التحديات في الأمام تتطلب المزيد من تضافر الجهود والتعاون وتقريب الرؤى. وقال إن الوضع الراهن يتطلب تعزيز التنسيق بين الدول العربية وتطوير استراتيجيات مالية مرنة وقابلة للتكيف مع هذه التحديات بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة والحفاظ على نموها في ظل التقلبات العالمية المستمرة. الجدير بالذكر أنه تم خلال اجتماع

علي إبراهيم أكد رئيس مجلس الوزراء بالإنابة الشيخ فهد اليوسف أهمية التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية بهدف تكامل الجهود العربية وتوحيد السياسات والإجراءات التي تستهدف تقوية الهياكل الاقتصادية وتعزيز بيئة الأعمال وزيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية. وقال اليوسف، خلال كلمته بالاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية والدورة الاعتيادية الـ 16 لمجلس وزراء المالية العرب التي تستضيفها الكويت، إن المرحلة الراهنة بما تحمله من تعقيدات تضع على عاتق المؤسسات المالية العربية مسؤولية تاريخية في مضاعفة الجهد وتعزيز التكامل المؤسسي. وشدد على أهمية تكريس روح التضامن العربي والتكيف مع المتغيرات وسرعة التجاوب مع احتياجات الدول الأعضاء، وأنها مطلب أكثر من أي وقت مضى بتكثيف جهودها، وأوضح أنه لا يمكن إغفال التطور السريع في التكنولوجيا وفي مقدمتها تقنيات الذكاء الاصطناعي التي أصبحت محركاً رئيساً للاقتصاد العالمي، معتبراً أن ذلك يمثل تحدياً بارزاً أمام قدرة الاقتصاد العربي على دمج هذه التقنيات الحديثة في الأسواق لتحقيق النمو والتطور المشهود. وذكر أن الكويت ما زالت تبني الموقف الثابت في دعم وتمكين الشباب وتطوير رأس المال البشري ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي أطلقتها في القمة التنموية الأولى عام 2009 والعمل على توفير فرص عمل وإبداء الاهتمام الكبير بقطاع العلوم والتقنية والابتكار. وأكد اليوسف التزام الكويت في دعم التنمية في الدول النامية ليس وليد اللحظة بل هو نهج راسخ تجسد في إنشاء خطة لمعالجة قضية المودعين ومن الطبيعي أن تبدأ بصغار المودعين. وتطرق جابر إلى أن لبنان لديه مشاكل كبيرة، تراكمت عبر السنوات بعدما مر بأحداث صعبة جداً، وخاصة في السنوات الـ 6 الأخيرة مع الانهيار المالي، وانفجار مرفأ بيروت، مروراً بجائحة كورونا، والفراغ الرئاسي وحكومة تصريف الأعمال، وصولاً إلى الحرب الشرسة، مبيناً أن تقادم المشاكل التي يعاني منها

خطة لمعالجة قضية المودعين تبدأ بصغارهم.. 84٪ منهم ودائعهم دون 100 ألف دولار بإجمالي 20 ملياراً

وزير المالية اللبناني لـ «الأنباء»: نسعى لبدء مفاوضات جدولة ديون الـ «يوروبوندز»

- هناك سعي لإقرار قانون لتسوية أوضاع البنوك.. و«السرية المصرفية» خلال أيام
- الحكومة الجديدة لديها برنامج إصلاحي واضح وخطط توضع لبدء المعالجات
- الحكومة الحالية إصلاحية بامتياز وسنسعى بكل جهد للعودة إلى الانتظام المالي
- التضخم انخفض بشكل جيد مؤخراً.. واستقرار العملة رهن بتحسين ميزان المدفوعات

قال الوزير: «السياسة تعالج ميزان المدفوعات والإنفاق في البلد وتزيد مداخيل الدولة فتمتني الاقتصاد أكثر، ولكن كل شيء يجب أن يسير بالتزامن، فمثلاً عودة لبنان إلى التصدير إلى الخليج أمر ممتاز وعودة الخليجيين والعرب إلى لبنان كذلك، ولكن يجب أن نقوم بدورنا في الأساس». وذكر جابر أن لبنان يتفاوض حالياً مع البنك الدولي على قروض عديدة أدها لتأسيس صندوق لإعادة البنى التحتية في المناطق المتضررة، مشيراً إلى أن البنك الدولي وضع لهذا الصندوق 250 مليون دولار كميلغ تأسيسي. وحول توقعات لمساعدات خليجية، قال إن دول الخليج وقفت بجانب لبنان واليوم هم ينصحنونا بمعالجة وضعنا، ففي السنوات الماضية لم يكن أدائنا جيداً ونحن بحاجة لأن نهتم بتحسين أدائنا.

على تنمية الاقتصاد. وحول كيفية تخطيط الإدارة الجديدة لدعم الليرة اللبنانية، والسيطرة على معدلات التضخم، أكد الوزير أن معدلات التضخم شهدت انخفاً بشكل جيد جداً مؤخراً، أما السيطرة على الليرة فأشار إلى أنه حين يكون هناك تحسن في ميزان المدفوعات بشكل مباشر سيستقر وضع العملة، فكلما استطعنا إعادة الثقة إلى الاقتصاد اللبناني والاستقرار إلى البلاد استطعنا تنمية الاقتصاد وإعادة السياح، ولحسن الحظ ما يساعد هذه الأرقام هو الـ اللبنانيين رغم أنياهم هو الـ اللبنانيين يؤمنون ببلدهم وهم اليوم أكبر مصدر للتحويلات الخارجية إلى لبنان ما يعنى أن أكبر مصدر لدعم الإيرادات وسنسعى إلى تعزيز هو تحويلات لبنانيي الخارج. وحول تعويل لبنان على السياحة لعلاج جزء كبير من الخلل في ميزان المدفوعات،

إعادة الإعمار جزء أولي لأن تكلفة إعادة الإعمار وفق تقديرات البنك الدولي تبلغ حوالي 6,9 مليارات دولار للأضرار المباشرة فقط، وأن صندوق إعادة الإعمار الذي يبدأ بمليار دولار يعد تأسيسياً للبنى التحتية للمناطق. وذكر أنه كلما تقدم لبنان في برنامج الإصلاح يبدأ في معالجة هذه المشاكل كانت هناك قابلية أكثر على أن يكون هناك دعم مالي وهذه ما يعبر عنه العالم كله سواء الأشقاء العرب أو صندوق النقد والبنك الدولي. وزاد قائلاً: «لبنان يسير باتجاه الإصلاح الحقيقي مع هذه الحكومة». وأضاف: «لحسن الحظ في عام 2023 و2024 تمكن لبنان من أن يصل إلى توازن بين الإنفاق والإيرادات وسنسعى إلى تعزيز الداخل، والمطلوب في هذا الأمر شيئان، الأول هو القضاء على الفساد والفضوى في الكثير من القطاعات، ومن جهة أخرى العمل

إلى مرحلة من الاستقرار تمكن من عودة النمو للاقتصاد، مبيناً أن كل الإجراءات تستهدف تعزيز الوضع الاقتصادي وعودة النمو وعودة القطاعات الهامة كالسياحة، سنقوم به في الفترة المقبلة». وحول عمليات إعادة الإعمار، قال الوزير إن العالم يريد مساعدة لبنان بشكل عام ولكن علينا في البداية أن نثبت أن التغيير قائم ويحدث فعلياً، وعملياتاً صندوق

لبنان اضطره إلى التوقف عن دفع مستحقات اليورو بوندز. وأضاف: «اليوم تعود الأمور إلى نصابها مع انتخاب رئيس الجمهورية والحكومة الجديدة التي لديها برنامج إصلاحي واضح، مبيناً أن هناك خططا توضع لبدء المعالجات، ولا أقول إنها سهلة ولكن هناك نية جادة لأن تكون الحكومة الحالية إصلاحية بامتياز، وسنسعى بكل جهد للعودة إلى الانتظام المالي». وكشف جابر أنه سيتم تعيين طاقم جديد من نواب حاكم مصرف لبنان، وكذلك لجنة رقابة على المصارف لعودة انتظام العمل المصرفي، مبيناً أن هناك قوانين جديدة يسعى إلى إقرارها مثل قانون رفع السرية المصرفية لينتج للجهات الرقابية أن تقوم بأعمالها، متوقعاً أن يتم إقرار القانون في البرلمان خلال أيام، خصوصاً أن قانون السرية المصرفية تم إقراره في الحكومة وهو ليس قانوناً جديداً، حيث

وزير المالية اللبناني ياسين جابر لـ «الأنباء»، أن بلاده تسعى لتبدأ بعد فترة الدخول في مفاوضات مع حاملي اليوروبوندز لإعادة جدولة الدين. وقال جابر إن صغار المودعين ممن تقل ودائعهم عن 100 ألف دولار يمثلون 84٪ من المودعين في لبنان، وأن القيمة الإجمالية لودائعهم تصل إلى نحو 20 مليار دولار، وأن الحكومة بصدد وضع خطة لمعالجة قضية المودعين ومن الطبيعي أن تبدأ بصغار المودعين. وتطرق جابر إلى أن لبنان لديه مشاكل كبيرة، تراكمت عبر السنوات بعدما مر بأحداث صعبة جداً، وخاصة في السنوات الـ 6 الأخيرة مع الانهيار المالي، وانفجار مرفأ بيروت، مروراً بجائحة كورونا، والفراغ الرئاسي وحكومة تصريف الأعمال، وصولاً إلى الحرب الشرسة، مبيناً أن تقادم المشاكل التي يعاني منها



وزير المالية اللبناني ياسين جابر يتحدثاً للزميل علي إبراهيم

تم رفع السرية المصرفية بشكل كبير في 2022، وأن المطلوب هو تعديل فقرة واحدة لفتح المجال بشكل أكبر للجنة الرقابة على المصارف للدخول للحسابات. وتحدث عن توجه لبنان لإقرار قانون متخصص لتسوية أوضاع البنوك (وهو ما يسمى بـ (resolution law)، مبيناً في الوقت ذاته أن لبنان لديه قوانين ولكن هذا القانون يحدثها ويجمعها في إطار واحد ما يساعد على بدء التأسيس لإيجاد حل لوضع المصارف والمودعين بشكل عام. وأكد أن هناك سعياً للبدء بعد فترة في مفاوضات مع حاملي اليوروبوندز لإعادة جدولة الدين، مبيناً أن لبنان سيسعى من خلال الإصلاحات إلى معالجة الخسائر في القطاعات التي تسببت بها، وتعزيز الإيرادات من خلال معالجة قطاعات هامة مثل الجمارك والضرائب لتعزيز واردات الدولة. وذكر أن لبنان يسعى ليصل

إلى مرحلة من الاستقرار تمكن من عودة النمو للاقتصاد، مبيناً أن كل الإجراءات تستهدف تعزيز الوضع الاقتصادي وعودة النمو وعودة القطاعات الهامة كالسياحة، سنقوم به في الفترة المقبلة». وحول عمليات إعادة الإعمار، قال الوزير إن العالم يريد مساعدة لبنان بشكل عام ولكن علينا في البداية أن نثبت أن التغيير قائم ويحدث فعلياً، وعملياتاً صندوق